تاريخ الإرسال: 2020/4/25 تاريخ المراجعة:2020/5/16 تاريخ القبول: 2020/6/01

المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية إلى حرب الرمال1961/1963.

Morocco and the Algerian revolution during the negotiations stage: from the territorial ambitions to the war of the sand (1961-1963).

أ.د. مقلاتي عبد الله ،جامعة المسيلة.

أ. مراح هادي ،جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

الملخص:

في هذا المقال نتطرق لمرحلة من تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية خلال مرحلة المفاوضات، حيث ظهرت المطامح الترابية للمغرب ولم تنته إلا بشن حرب الرمال عام 1963، وقد توصلنا إلى نتائج منها: أن العلاقات الجزائرية – المغربية دخلت منعرجا حاسما وخطيرا، إذ فرض استقلال الجزائر اندفاع المغرب لتحقيق طموحاته بكل السبل الممكنة، وعندما لم تنجح مهادنته لنظام ابن بلة في التوصل إلى أية نتائج استعمل حيله ومناوراته، ونظم مناوشات عسكرية للاستيلاء على المراكز التي أخلاها الفرنسيون، وأدى التصعيد العسكري إلى دخول النظامين في الحرب التي جاءت لتؤكد أن العلاقات بين البلدين زمن الكفاح المسلح بلغت مستوى من التدهور والعداوة نتيجة إصرار النظام المغربي على فرض سيادته على تندوف و بشار.

الكلمات المفتاحية: المغرب. الجزائر. الحدود. حرب الرمال.

Abstract:

In this research we try to address the stage of the history of the Algerian-Moroccan relations during the negotiations stage, where the territorial ambitions of Morocco emerged and ended only with the launching of the war of the sand in 1963. We have reached the important results: Algeria-Morocco relations entered a decisive and dangerous phase, Morocco's drive to achieve its ambitions by all means possible, and when his appeasement of Benbella system failed to reach any results, he used his tricks and maneuvers and organized military skirmishes to seize the positions vacated by the French. The military escalation led to the entry of the two regimes into the war, the relations between the two armed struggle time reached a level of deterioration and hostility as a result of the insistence of the Moroccan regime to impose its sovereignty over Tindouf and Bashar.

Keywords: Morocco, Algeria, border, sand war.

مقدمة:

أظهر المغرب خلال المرحلة الأخيرة من تاريخ الثورة الجزائرية بشكل لافت مساندة ومؤازرة للثورة الجزائرية، تجلت في مظاهر متنوعة وأخذت أبعادا مختلفة، فهل يرجع ذلك إلى الإحساس بقرب استقلال الجزائر أم إلى أن النظام أراد أن يغتنم الظرف لتحقيق طموحاته التي لم تستجب لها الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ هذا ما نحاول التعرف عليه من خلال استعراض تطور العلاقات والمواقف الدقيقة من الثورة الجزائرية في هذه المرحلة، وخاصة الموقف من المفاوضات وظهور الطموحات الترابية من جديد والتي انتهت بحرب الرمال، ومنه فإن بروز النهج النزاعي بدل النهج التعاوني، وتغلب القيم المادية على القيم الرمزية، واللجوء إلى العنف بدل الوسائل السلمية للتسوية، كل هذا يعكس بشدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف، ونهدف من هذه الدراسة إلى تشريح مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات بين البلدين، وتفسير دوافع الاختلاف والخلاف، ومظاهر أزمة الحدود وحرب الرمال من الناحية التاريخية، ونعتمد في ذلك على مصادر موثقة أهمها وثائق مديرية الوثائق الملكية،علبة الجزائر 2،والأرشيف الوطني الجزائري، وجريدة المجاهد،ومنهج وصفي لمحاولة تفسير الظواهر والمواقف والتوصل إلى بعض الحقائق التاريخية.

1. الموقف من المفاوضات ومطامح المغرب الترابية

منذ لقاء محمد الخامس – ديغول وإعلان تقرير مصير الشعب الجزائري تزايد الاهتمام المغربي بالقضية الجزائرية، وبذل المغرب مساعي حثيثة لنصرتها في المحافل الإقليمية والدولية وكسب الدعم الدولي لها، وقد لقيت جهود محمد الخامس ثناء الحكومة الجزائرية المؤقتة باعتباره متفهما للمشكلة الجزائرية ومدافعا عنها، الأمر الذي شجعه للقيام بعدة مبادرات للضغط على فرنسا ودفعها لحل القضية الجزائرية، وقد لقي تعيين الزعماء المعتقلين مفاوضين رسميين استحسان المغرب بحكم علاقاتهم السابقة بالمغرب، وعبء قضية تحريرهم التي تحولت إلى التزام مغربي، فضاعف محمد الخامس مساعيه لإطلاق سراحهم، والأمل يحدوه في توليهم الزعامة السياسية (الحسن الثاني، التحدي، 1983: 140).

وشددت الحكومة المغربية على وجوب انصياع فرنسا لمطلب تحرير الشعب الجزائري، خاصة بعد اعترافها بحق تقرير مصير الجزائريين، مؤكدة أن المناورة والتسويف لن تكون في صالحها، وقد استقبلت خطوة الشروع في

مفاوضات مولان بحفاوة بالغة وأعربت عن تأييدها لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وعن أملها في أن تكون هذه الخطوة " عنصرا من عناصر حل القضية الجزائرية واستتاب الأمن في المغرب العربي"[30].

ولم يلبث أن تبخر الأمل في نجاح هذه المفاوضات وكان على المغرب أن يتخذ موقفا من أسلوب المناورة الفرنسية، خاصة بعد أن أذاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن فرنسا تتهرب من إجراء مفاوضات حقيقية، وأنها تأبى الاعتراف بأهليتها في تمثيل الشعب الجزائري، وقد أكدت الحكومة المغربية تأييدها لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وشجبها للعرقلة الفرنسية " يجب أن يكون للوفد الجزائري كافة الضمانات الكفيلة بمساعدته على إجراء مفاوضات مثمرة ، وليس من المعقول أن تصطدم المقابلات التي ستجعل حدا للنزاع بمصاعب من نوع التي ذكرها بلاغ الحكومة الجزائرية المؤقتة "[31].

وبالرغم من المناورات والضغوط الفرنسية ظل المغرب يساند القضية الجزائرية ويدعوا إلى تسويتها في أقرب وقت ممكن، وبمناسبة دورة الأمم المتحدة الخامسة عشر في أكتوبر 1960 ، أجرى كريم بلقاسم مشاورات مع الملك وتقرر تكثيف المساعي السياسية لنصرة الجزائر في هذه الدورة الحاسمة[32]، وعليه فقد اتصل الملك بعدد من رؤساء الدول والملوك لطلب نصرة القضية الجزائرية والتصويت لصالحها، ومنهم رئيس جمهورية مدغشقر(محمد الخامس، انبعاث أمة، د.ت: 235-237)، وبحث المسالة مع عدد من رؤساء الدول الغربية، ودعا الرئيس الأمريكي إيزنهاور صراحة للضغط على فرنسا (محمد الخامس، انبعاث، د.ت: 106-107)، وتأكيدا على أهمية مناقشات دورة الأمم المتحدة كلف الأمير الحسن شخصيا . بدل وزير الخارجية للدفاع عن موقف المغرب الداعي إلى استقلال الجزائر، موجها مهمته بالقول: " إن أعمالك على رأس وفدنا في الجمعية العامة ستعبر عن اقتناعنا بما دعت إليه أخيرا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ضرورة تدخل الأمم المتحدة في هذه القضية تدخلا سريعا قصد حلها وتمكين الشعب الجزائري من تحقيق مطامحه"(محمد الخامس، د.ت: 192). وعليه تضمن خطاب الأمير الحسن في الدورة تأكيدا على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ودعوة لتدخل الأمم المتحدة السريع لإيجاد تفاهم بين طرفي النزاع وإنهاء الحرب المتواصلة منذ سنوات، وأعلن أن المغرب يؤكد من جديد " إن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري" وأنها المفاوض الرسمي الضامن للتوصل إلى

[30]. جريدة المجاهد، ع72 (11جويلية 1960)، ص6.

[31]. المصدر نفسه

[32]. جريدة المجاهد ، ع 80 (17اكتوبر1960)، ص9.

تسوية سلمية[33]. وقد أفادت مساعي ومواقف المغرب في كسب الدول حديثة الاستقلال لصالح مؤازرة القضية الجزائرية، وفي التأكيد على ضرورة الإسراع بإنهاء حرب الجزائر.

ومن أجل تأكيد التضامن المغربي وتجنيده لمساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها، صدرت الدعوة إلى جعل الذكرى السادسة لاندلا ع الثورة يوما للتضامن مع الجزائر، فتجاوبت السلطات المغربية مع الدعوة، ورأت أن تؤطر الاحتفالية التضامنية رسميا حتى لا تستغلها المعارضة اليسارية التي دعت بدورها إلى عقد مهرجانات تضامنية في كامل المدن المغربية[34]، وقد أسهمت السلطات الرسمية والهيئات الحزبية والشعبية في إنجاح التظاهرة، وألقى الملك محمد الخامس خطابا عشية الذكرى أكد فيه على وجوب التضامن مع الجزائر ومساندة القضية الجزائرية " إن يوم الجزائر يومنا وقضيتها قضيتنا فيجب أن نواصل مساندتها وتأييدها في كفاحها، ونضاعف الجهود لإقرار حقها والتعجيل بساعة فوزها"، ونوه الملك بأهمية حل قضية الجزائر لأن في ذلك ضمانة لتأكيد استقلال المغرب ووحدة المغرب الكبير (محمد الخامس، د.ت: 226-228)، وكان الإضراب العام يوم فاتح نوفمبر1960 يوما مشهودا، عقدت فيه التجمعات الشعبية والمهرجانات الخطابية، واحتضنت البيضاء المظاهرة الكبرى التي أشرف عليها الأمير الحسن وكريم بلقاسم، وأكد الأمير الحسن في خطابه على تجند المغرب حكومة وشعبا لتأييد القضية الجزائرية، وأشاد بالعلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين[35].

وقد أصبح تضامن الشعب المغربي يتسم بفعالية اكبر خلال هذه المرحلة، وأسهم في دفع السلطات المغربية لإظهار التضامن الحقيقي مع الجزائر، خاصة اثر تهديد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أكتوبر 1960 يربط نضاله التحرري بنضال الشعب الجزائري (بن بركة، 1966: 77)، وهو أمر بدأ يشعر القصر بكثير من التخوف.

لقد أصبح القصر يسابق لإظهار التضامن مع الجزائر، وقد ندد مرارا بالحرب الشرسة التي تشن ضد الشعب الجزائري، فإثر حوادث 11 ديسمبر 1960 أرسل محمد الخامس رسالة إلى فرحات عباس تضمنت شجب السياسة الفرنسية، والتأكيد على أن هذه المظاهرات تمثل سندا للحكومة المؤقتة وتعبر على وحدة الشعب الجزائري وتشبثه بمطلب واحد وهو مطلب الاستقلال والتفاتة حول هيئة واحدة هي حكومته الوطنية (الحسن الثاني، 1962: 33 .34).

[33]. جريدة المجاهد ، ع 80 (17اكتوبر1960)، ص9.

[34]العلم، عدد 31 أكتوبر 1960.و الطليعة عدد يوم 2نوفمبر 1960.

[35]المجاهد، ع 82.(14 نوفمبر 1960)، ص6.

ونظرا لخطورة المساعي والمناورات التي كانت تحركها فرنسا إفريقيا، نسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع المغرب مشروع عقد مؤتمر إفريقي في الدار البيضاء، وقد نجح المؤتمر في إضعاف مجموعة الدول الإفريقية الفرنسية ومساندة القضية الجزائرية، وكان فرصة لإجراء مباحثات مغربية جزائرية وتأكيد المغرب لتضامنه مع الجزائر، إذ تضمن خطابا للملك محمد الخامس الموجه للمؤتمرين التأكيد على مساندة الدول الإفريقية لقضية الجزائر التحررية ووقوفها إلى جانب الجزائريين "موقف التأييد والمؤازرة لان قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا"، وأكد مطالبة هذه الدول "بمنح الجزائر حقها في الحرية والاستقلال بدون قيد أو شرط[36].

وقد اصطدمت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال هذه المرحلة بموقف الدبلوماسية المغربية المطالب بمغربة موريتانيا، ورأت أن تجاريه ظاهريا وإن كانت تؤكد على مبدأ تأييد الشعوب الإفريقية في حرية تقرير مصيرها ومحاربة جميع أشكال الهيمنة والامبريالية، وهو مبدأ تبناه المهدي ابن بركة ولم يتحمس لمغربة موريتانيا، وقد حصل شبه توافق على الدعوة لاستقلال موريتانيا ثم اقتراح انضمامها إلى المغرب العربي الموحد (بن بركة، 1966: 66)، ولأجل ذلك ارتبطت جبهة التحرير الوطني بعلاقات وطيدة مع الوطنيين الموريتانيين سنة 1957 وأجرت محادثة مع المختار ولد دادة عام 1959 بخصوص القضية الموريتانية، وقد اتخذت موقفا محايدا في حين صدمت تونس علانية الموقف المغربي ودعت للاعتراف موريتانيا وبدخولها للأمم المتحدة في نوفمبر1960 ، الأمر الذي أدى لقطع العلاقات التونسية – المغربية (ANA,B302)، وتحملت الحكومة الجزائرية مسؤوليتها في وضع حد للخلاف معتبرة أن مشروع المغرب العربي المشكل من فيدراليات الأقطار المغاربية بما في ذلك موريتانيا يكفل علاج المشكلة،وناقشت هذا المشروع مع المسؤولين المغربيين والتونسيين وكلها إصرار على تجاوز الخلاف بين الطرفين (ANA, B302)، وقد بدا لها أن مطامح المغرب التوسعية تثير المخاوف وخاصة عندما احتاجت إلى دعم موريتانيا في قضية الصحراء وتجاوب المختار ولد دادة مع مطلبها، وقتها شعر المغرب الرسمي بخيوط مؤامرة تلفه من جميع الأطراف ويشارك فيها الجزائريون، فأكد اندفاعه لخدمة أهدافه الوطنية، وهكذا كان استقلال موريتانيا درسا يتوجب أخذ العبرة منه، فرغم التأييد العريض للقضية الجزائرية سوف يعود مشكلا لحدود ليطرح من جديد عندما تتأزم المفاوضات الجزائرية الفرنسية بسبب الصحراء، ويظهر الحسن الثاني الذي خلف والده في مارس 1961 تمسكا بمطامح المغرب الترابية في الجزائر.

[36]. المجاهد، ع 87 (16 جانفي 1961)، ص10.

لقد أكد الحسن الثاني بمناسبة توليه العرش استمرارية التضامن المغربي مع الجزائر، وشجع مبادرة استئناف مفاوضات استقلال الجزائر لأجل بناء وحدة المغرب العربي المنشودة[37]، فهل يمكن القول مع كل هذا أن مغرب الحسن الثاني سيصمد في وجه المراوغات الفرنسية، ويؤكد مساندة مواقف الحكومة المؤقتة في المفاوضات؟

كان الوضع السياسي في المغرب بالغ الحساسية ولا يسمح بالوقوف في وجه الثورة الجزائرية أو استغلال ظرفها الحرج، غير أن الجنرال ديغول كان على علم بطموحات الملك الجديد وبإمكانية التعويل عليه في الضغط على المفاوض الجزائري، خاصة وأن مشكلة الحدود كانت قضية حساسة للغاية، وقد لوح ديغول بمشروع الاستثمار المشترك للصحراء، والتمس من تونس والمغرب ضغطا على الطرف الجزائري للقبول بتسوية مجتزئة وأمل الكثير من موقف الحسن الثاني الذي يبدو حذرا من قضية السيادة الوطنية و "مصمما على إبقاء أواصر العلاقة مع فرنسا "(الحسن الثاني، 1983: 373.372)، وقد تلقى الملك الجديد هدية من ديغول بمناسبة توليه العرش مضمونها قبول فرنسا سحب جميع قواتها من المغرب قبل عام 1961(الحسن الثاني، 1983: 137.136)، و ما لبث أن أرسل الحسن الثاني وزير الخارجية لمحادثة ديغول وتسليمه رسالة خاصة قيل أنها تتعلق بمسألة الوزراء المعتقلين وضرورة الإفراج عنهم[38]، وليكون انجازا ثانيا للملك تقوي نفوذه المهدد بمعارضة اليساريين، وقد تابع الحسن الثاني المفاوضات بتلهف وكان يأمل في أن يكسب اعتراف الجزائريين بالحدود الشرعية لمملكته الممتدة إلى الساورة وتندوف، وهكذا أعلنت الحكومة المغربية ارتياحها لقرار الحكومة الجزائرية المؤقتة بمباشرة مفاوضات افيان، وأبدت في الوقت نفسه بعض وجهات نظرها التي تحتاج إلى تأمل.

في البداية سجلت الحكومة المغربية "إرادتها في الاستمرار في تقديم إعانتها للحكومة الجزائرية بمناسبة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير المصير الذي يقوده إلى الاستقلال التام ووحدة الشعب الجزائري وسلامة ترابه"، وحرص على وجوب استرجاع الجزائر لكامل سيادتها" . إن حكومة جلالة الملك تؤيد تأييدا كاملا وبجميع الوسائل استمرار الكفاح الوطني إلى أن تسترجع الجزائر حريتها واستقلالها وسيادتها"، وختم البيان بتأكيد الحكومة المغربية استمرارية "إعانتها المادية والسياسية والمعنوية للشعب الجزائري الذي تمثله حكومته سواء في ميدان الكفاح الوطني أو في المفاوضات"[39]، وقد كان من المفيد التأكيد بوضوح أن

[37].انظر، مباحثات الحسن الثاني . فرحات عباس وبورقيبة، وبلاغ الرباط بتاريخ 1 مارس 1961، المجاهد، ع 91 (18مارس 1961) ص2

[38]. المجاهد، ع 93(10افريل 1961)، ص2.

[39]. المجاهد، ع 96 (22 ماي1961)

الصحراء بحدودها آنذاك تقع ضمن السيادة الجزائرية، غير أن المغرب لم يكن ليعترف صراحة بذلك فهو قد أكد زمن التفجيرات النووية في رقان أن مكان التفجيرات كان أرضا مغربية (الحسن الثاني، 1962: 102)، ورفع مذكرة إلى الجامعة العربية تدعو إلى مساندة مطالبه الترابية في الجزائر الفرنسية.

وطرحت خلال محادثات لوغران مسألة الصحراء كعقبة أساسية، وكان لا بد من التصدي لهذه المشكلة وقد هدف المشروع الفرنسي إلى تقسيم السيادة، الشمال المستقل، والصحراء التي تبقى فرنسية ويتم التشاور في شأنها مع دول الجوار مشتملة، وأثار التصريح المشترك التونسي المالي في 14 جوان المشكلة بحدة، وكان على الحكومة المؤقتة التصدي لهذه القضية من خلال إرسال مذكرة خاصة بالصحراء وكسب اعتراف دول الجوار بسيادتها عليها، رد الفاسي بغموض عن القضية وقال أن هناك صحراء مغربية وصحراء جزائرية وصحراء ليبية، ناكرا على بورقيبة مزاعمه بوجود صحراء تونسية[40]، وجاء تدخل الخطيب بعد المحادثات مع ابن بلة مؤيدا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة عندما انتقد السياسة الفرنسية الرامية إلى إثارة الخلاف بين المغرب والجزائر، وقال "إن الصحراء لن تكون مصدر شقاق بين الشعبين المغربي والجزائري"[41]، وكان لا بد من حسم الموقف بإجراء مباحثات رسمية تكسب من خلالها الحكومة المؤقتة الموقف المغربي، وقد اختارت مناسبة 5 جويلية 1961 لتكون يوما وطنيا ضد التقسيم، واستعدت لربح المعركة ضد المغرب وإظهار تأييده لقضية سيادة الجزائر على الصحراء.

لقد جرت مباحثات رسمية بين الحكومتين خلال الزيارة التي قام بها وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى المغرب من الثالث إلى التاسع جويلية 1961، وأدت إلى تسوية المشكلة مؤقتا وإظهار مساندة المغرب للطرح الجزائري . والحقيقة التي تبدو لنا اليوم جلية هو أن المغرب لم يعلن مساندته للحكومة الجزائرية المؤقتة بدون مقابل، وأن هذه الأخيرة لجأت أمام الإصرار المغربي إلى المراوغة كسبا لموقفه، وأقنعت الفاسي بأهمية مؤازرة مطلبها و استعانت ببعض الوزراء المغربيين المتعاطفين مع طرحها ومنهم الخطيب (ANA, B302)، ولوحت بمغازلة اليسار المغربي(العلوي، 1984: 34). وعشية استقلال الجزائر حصل الاختلاف بين الطرفين بخصوص ما تم الاتفاق عليه. فالطرف الجزائري استند إلى بلاغ التأييد المعلن من قبل الحكومتين يوم 7 جويلية 1961، والطرف المغربي أظهر في عام 1963 مسودة اتفاق سرية اعتبر أنها تتضمن اعترافا رسميا بحقوق المغرب في استرجاع أقاليمه،

[40]. جريدة العلم، عدد يوم 22 جوان 1961

[41]. المجاهد ، ع 98 (19 جوان 1961)، ص 2.

وهكذا حصل الاختلاف ووقع الصراع المسلح وأعطيت القضية أبعادا دعائية، وفي بحثنا نحاول بموضوعية تلمس حقائق ما جرى الاتفاق عليه.

استقبل وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة رسميا وشعبيا في مظاهرات حافلة يوم 3 جويلية، وبعد الاستقبال الرسمي عقدت الحكومتان جلسة بحضور فرحات عباس، بوالصوف وبن طوبال ومحمد يزيد عن الحكومة الجزائرية المؤقتة، والحسن الثاني وعلال الفاسي والخطيب وبلافريج عن الحكومة المغربية[42]، عرض خلالها الطرف المغربي مطالبه الترابية التي رافع عنها من قبل، وألح على وجوب الاعتراف بمغربيتها، وأكد الوفد الجزائري أن الوقت لم يحن لمناقشة هذه القضية وأن الحكومة الجزائرية تواجه اليوم مناورة فرنسية للاحتفاظ بالصحراء، وأنها تطلب اعترافا من دول الجوار بسيادتها على هذه الصحراء لدحض مشروع فصل الصحراء، وأما قضايا رسم الحدود فسوف تتم مناقشتها في إطار أخوي وضمن وحدة المغرب العربي، وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تأجيل النظر في المشكل الحدودي وإرضاء الطرف المغربي بتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكل واعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود هذا المشكل وتضمين ذلك في اتفاقية خاصة، وذلك بمقابل إعلان المغرب دعمه لموقف الحكومة الجزائرية في المفاوضات وحقها في السيادة على الصحراء[43]. ويذكر الحسن الثاني في إطار مرافعته عن قضية الحدود أن حكومة الجزائر المؤقتة استعانت بالمغرب للدفاع عن سيادتها على الصحراء الجزائرية المهددة، وأنه وخلال النقاش تقدم الخطيب وعلال الفاسي باقتراحين بإسمنا إلى الطرف الجزائري " إما أن نقيم إتحادا مغربيا جزائريا نتولى معا تحقيقه على نحو يمكن الجيشين الجزائري والمغربي من أن يدافع كل منهما عن منطقته الصحراوية، وإما أن نكلف لجنة مغربية – جزائرية بتسوية مشاكل الحدود في روح من الأخوة المغربية، و تم قبول الاقتراح الثاني، وكان من المفهوم جيدا أن الجزائر الجديدة لن تقبل بأي حال أن يغبن المغرب في الصحراء غبنا يتجلى في حدود عدلتها فرنسا وفرضتها فرضا"(الثاني، 1983: 139-140)، وهذا التصور لا يعبر عن حقيقة الاتفاق، إذ كان واضحا أن الحكومة الجزائرية اعترفت بوجود مشكل حدود سيتم دراسته، ولم تعترف بحقوق ترابية للمغرب، وهذا ما تؤكده الاتفاقية السرية ذاتها.

إن الاتفاقية السرية التي اضطرت الحكومة المؤقتة لإمضائها أرضت الطرف المغربي خاصة من خلال العزف على قضية الوحدة المغربية من جديد، وتضمين الاتفاقية إشارات توحي بتفهم مشكلة الحدود وتعد بإيجاد حلول

[42]. المجاهد، ع 80 (17أكتوبر 1960)ص9

[43]. انظر شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 7 أوت 2005 .

لها بعد الحصول على الاستقلال، وقد تضمنت الاتفاقية تشديد الحكومتين على بناء وحدة المغرب العربي، وتأكيد الحكومة المغربية مساندتها و"دعمها بدون تحفظ للحكومة المؤقتة في معارضتها مع فرنسا على أساس احترام وحدة التراب الجزائري، وستعارض حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب بكل الوسائل كل المحاولات الرامية إلى تقسيم أو تفتيت التراب الجزائري". وجاء في الاتفاقية اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة من جانبها "بأن المشكل الجزائري الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا ما بين القطرين سيجد حلا له في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة "، و لهذا الغرض قررت الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية – مغربية في أقرب أجل للشروع في دراسة المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية وفي إطار ذلك "فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد أن الاتفاقات التي يمكن أن تنتج عن المفاوضات الفرنسية الجزائرية لا يمكن أن تنطبق على المغرب فيما يخص تخطيط الحدود بين الترابين الجزائري والمغربي"(الملكية، علبة الجزائر2، ملف1381)، وبمقارنتنا لنص الاتفاقية باللغة العربية الذي لم يعتمد في الحجة المغربية نلاحظ أن صياغته غير مدققة وعباراته فضفاضة، إذ جاء تأكيد الحكومة المؤقتة المذيل للاتفاقية وفق الصيغة الآتية " إن الاتفاقيات التي قد يتم التوصل إليها خلال المفاوضات بين فرنسا والجزائر لا يمكن لها أن تعارض المغرب فيما يخص رسم حدوده مع الجزائر(الملكية، ملف1381)، ولا شك أنها عبارات أقل إلزاما للطرف الجزائري، ذلك أن فرقا واسعا يتجسم بين عدم انطباق اتفاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية على تخطيط الحدود الجزائرية بالكامل وبين أن يعارض ذلك الاتفاق المغرب في رسم حدوده مع الجزائر.

وأما اختلاف التأويل فكان حادا بين أن تكون هذه الاتفاقية أقرت للمغرب اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود خلاف حدودي فقط كما فهم الطرف الجزائري أو بسيادة المغرب على المناطق المتنازع عليها كما تصور الطرف المغربي، وعليه نؤكد بأن الخلاف تعمق أكثر، وإن كانت هذه الاتفاقية أرضت آنذاك الجانبين وأنعشت العلاقات الجزائرية المغربية (مالكي، 1989: 295 .297)، وجاء البلاغ المغربي الجزائري المعلن في اليوم التالي من المصادقة على الاتفاقية المذكورة مساندا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ تضمن توافق الطرفين على التعجيل بتحرير الجزائر وبناء صرح المغرب العربي، وتأكيد الملك الحسن الثاني على مساندته للحكومة الجزائرية في مفاوضاتها و"عزمه على استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزمن أجزائه"، وتضمن البلاغ تشديد الملك الحسن الثاني وفرحات عباس على " إن مشاكل ضبط الحدود بين المغرب والجزائر

تهمهما وحدهما ولا يمكن تسويتها إلا بين الدولتين وحدهما وخارج كل مطمح أو تدخل أجنبي"[44]، وجندت الحكومة المؤقتة أداة الضغط الجماهيرية وأعلنت في مهرجان التضامن يوم 5 جويلية 1961 الذي حضره فرحات عباس والحسن الثاني مساندة المغرب اللامشروطة للجزائر في قضية الصحراء ومفاوضات الاستقلال النهائي[45]، وهكذا نجحت دبلوماسيتها في تجاوز العرقلة المغربية والتي لم تضاه عموما التعنت البورقيبي، وكان الموقف المغاربي قد استغل من قبل ديغول لكن ما لبث أن سلمت فرنسا بانهزامها في معركة فصل الصحراء (MALEK, 1995:170)، وقد نوه المفاوضون الجزائريون بان موقف الحسن الثاني كان أكثر تعاونا من موقف ابن بركة وحزبه إذ لم يتجاوب في الوقت المناسب مع مطلب تأييدهم في قضية الصحراء، وهو أمر يؤكد أن إغراءات ديغول استطاعت أن تؤثر حتى على أولئك الذين يبدون أكثر تضامنا مع الثورة الجزائرية(MALEK, 1995: 170).

ومع ذلك يبدو أن الحسن الثاني شعر بأن الاتفاق لا يضمن مطامح بلاده، فطالب بتسريع اللجنة المشتركة مهمتها وخطط لمضايقة الحضور الجزائري في المناطق المتنازع عليها، وهكذا ظل الخلاف الحدودي هاجسا مقلقا، ففي صيف سنة 1961، سجل تقرير بعثته الحكومة المؤقتة أن مشكلة الحدود ما تزال تتسبب في مضايقات يعاني منها المجاهدون واللاجئون في إقليم تافيلالت الجنوبي(ANA, B302)، وأوضح نائب رئيس البعثة بوسلحام الذي انتقل لمعاينة أوضاع اللاجئين أن السلطات المحلية تقوم بأعمال مخالفة للقانون، وأن مخازنية الشواطر هددوا في ماي 1961 فصيلة من المجاهدين واعتدوا عليها بعد أن رفضت مغادرة مركزها وقتلوا جنديين، وأن أوضاع اللاجئين مضطربة نتيجة تهديد السلطات المغربية لهم واعتقالها لمسؤوليهم(ANA, B302) ، وهذه الحوادث تؤكد على استمرار المضايقات المغربية في أقاليم الجنوب والهادفة أساسا إلى تدعيم النفوذ المغربي في مناطق الحدود وإجبار مئات اللاجئين على حمل الهوية المغربية.

وعلى الرغم أن الحكومة المؤقتة أعلنت أنها غير أهل للنظر في مشكل الحدود إلا بعد الحصول على الاستقلال إلا أنها وجدت نفسها في بداية عام 1962 مضطرة للتجاوب مع المطلب المغربي، فتشكلت لجنة مشتركة جزائرية

[44]. أنظر نص البلاغ المجاهد، ع 100 (17جويلية 1961) ص 4.

[45]. أنظر نص البلاغ المجاهد، ع 100 (17جويلية 1961) ص 4.

مغربية لدراسة المشكل، واقترحت أن تدرس كذلك مشروع وحدة للمغرب العربي، وذلك من أجل تمييع مشكلة الحدود ووضع المغرب أمام الأمر الواقع[46].

وقد كانت مفاوضات ايفيان السرية تقطع أشواطها الأخيرة، ومعها تزايدت مطامح المغرب إلحاحا، حيث بدأ الحسن الثاني في اختيار أحلافه السياسيين، واتفق مع ديغول على تعين محمد لغزاوي لربط الاتصال مع الزعماء المعتقلين من أجل كسب موقفهم لصالح مطالبه ونكاية في الحكومة المؤقتة التي عاندت في تأييد طموحاته التوسعية(DAHLAB, 1990: 190-191)، وأعلن علال الفاسي في بداية عام 1962 أن الشعب المغربي ينتظر استقلال الجزائر بفارغ الصبر لاستئناف العمل في بناء صرح وحدة المغرب العربي."(الفاسي، 1962: 147-148)، ويمكننا أن نؤكد أن الساسة المغربيين عولوا على سخاء الجزائريين وتفهمهم للمطالب الترابية المغربية، وأن المسؤولين الجزائريين بدوا أمام ذلك أكثر تصميما على تأمين سيادتهم من أي طموح أجنبي، آخذين في الاعتبار تضحياتهم الجسام وألام المواقف التي وجهت لهم في الظهر.

وقد أفاد الوضع السياسي المغربي المنقسم في المراهنة على جميع الأطراف المناصرة للثورة الجزائرية، فمن جهة تجند الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتأكيد تضامنه مع الجزائر ومن جهة أخرى لم يدخر القصر جهدا في التجاوب مع مطالب الحكومة المؤقتة، واستمر التنسيق والتعاون المشترك بين الحكومتين يأخذ منحى التحسن والتطور، ونجحت الزيارات الرسمية لوفود الحكومة المؤقتة في كسب التضامن المغربي المفيد للمفاوضات الجزائرية،فقد أحيت الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية في احتفالات عارمة، وأقيم مهرجان حاشد في مكناس حضره الملك الحسن الثاني وكريم بلقاسم،وأكد الملك خلاله تضامن المغرب حكومة وشعبا مع كفاح الجزائر ومع مطلب استقلالها التام، ووجه دعوته للمعمرين المتطرفين بضرورة إيقاف الأعمال الإجرامية والقبول بالأمر الواقع لأن استقلال الجزائر حقيقة لا مفر منها (الحسن الثاني، 1962: 253-254)، وتجلى التضامن المغربي بارزا من خلال المؤازرة الواسعة لقضية السجناء الجزائريين وإحياء اليوم الوطني للتضامن معهم[47]، وقد بذلت حكومة الملك الحسن الثاني جهودا حثيثة من أجل إطلاق الوزراء الخمسة المعتقلين كان من نتائجها تحسين إقامتهم في أولنوي والسماح لممثل المغرب بزيارتهم، وعشية وقف إطلاق النار سوف يكون إصرار الحسن الثاني كبيرا على انتقالهم إلى

[46]. أنظر جريدة العلم، عدد يوم 26 جانفي 1962

[47]. أحيت السلطات والأحزاب المغربية يوم 16نوفمبر 1961 في مهرجانات حافلة.انظر المجاهد، ع109 (27 نوفمبر 1961) ص8

المغرب، وذلك بهدف التغني بأن جهود المغرب كانت وراء إطلاق سراحهم، ومن أجل كسب ود ابن بلة ورفاقه . (MALEK, 1995: 241-242)

وخلال شهر جانفي 1962 حلت الحكومة المؤقتة بطاقمها الوزاري ضيفة على المغرب، ولقيت جوا مساعدا لتأدية مهامها بعيدا عن تدخلات بورقيبة، وعبرت كذلك عن إشراك المغرب في احتضان قيادة الثورة، وقد عدت فرصة مهمة لإجراء مباحثات مع الحكومة المغربية، واطلاعها على سير المفاوضات، وصدر إثرها بلاغ مشترك للحكومتين يؤكد العمل ببلاغ 7 جويلية 1961وضرورة الشروع في تشييد وحدة المغرب وذلك بإنشاء لجنة جزائرية مغربية دائمة للشروع في تنفيذ المهمة[48]، وقد أعلن فعلا عن إنشاء هذه اللجنة الوزارية المشكلة من أربعة مغاربة وثلاث جزائريين[49]، ولكن من دون أن يظهر أي اثر لنشاطها، إذ أراد لها الطرف المغربي أن تبدأ في دراسة مشكلة الحدود واقترح عليها الطرف الجزائري أن تبدأ بما هو أهم من الحدود وهو الوحدة المغاربية.

لقد أصبحت فكرة المغرب العربي في الحقيقة موضوع مزايدة الطرفين خاصة في ظل الخلافات الإيديولوجية المتزايدة بينهما، وبدأ يلوح في الأفق توافق حقيقي بين جبهة التحرير الوطني، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية(حربي، 2004: 367 إلى 390) في حين كان النظام المغربي حريصا على محاصرة هذا التقارب وخنق التوجه التقدمي في المنطقة، وهو أمر زاد أجواء العلاقات قتامة، وجعل عبد الله إبراهيم يؤكد في أفريل 1962 قائلا أنه "لا بديل آخر عن وحدة المغرب العربي سوى الحروب المتوالية بين المغاربة والجزائريين" (إبراهيم، 1983: 27)، وعد هذا تنبؤا صادقا من سياسي مطلع على خلافات تلك المرحلة وتأكيدا على عدم تعايش نظامين متناقضين جذريا، وعموما أظهرت الحكومة الجزائرية المؤقتة بدبلوماسيتها مماطلة، وهي تواجه مطالب المغرب الملحة وما لبث أن شغلتها الصراعات السياسية عن حسن إدارة علاقاتها المغربية، وقد وقف الملك الحسن الثاني بانتهازيته ضد الحكومة المؤقتة وتحالف مع معارضيها، وهم لا يولونه ثقتهم، وهذا التناقض الذي أضر بالمغرب ووضع العلاقات الجزائرية في المحك. وهكذا أثرت المطامح الشخصية والقطرية التي كانت تحرك النظام المغربي سلبا على تضامن المغرب مع الثورة الجزائرية، وأظهرت نوايا القصر الحقيقية في السعي بكل السبل لتحقيق مطامح سياسية وترابية على حساب الجزائر الثورية.

[48]. انظر ، نص البلاغ المجاهد، ع 114 (5 فيفري 1962) ص 9

[49]. ممثل المغرب علال الفاسي، واحمد رضا كديرة ، والخطيب د مولاي احمد العلوي أما الجانب الجزائري فعين للجنة كريم بلقاسم و بن طوبال ومحمد يزيد.انظر العلم، عدد يوم 26 جانفي 1962.

2. المغرب والثورة الجزائرية من إظهار التحالف إلى التصادم:

لقد احتفى المغرب بوقف إطلاق النار في الجزائر، ووجهت إليه الأنظار وهو يستقبل أول نزول للزعماء الخمسة المعتقلين، استقبل الحسن الثاني زعماء الثورة الجزائرية في قصره واستقبلت الجماهير الشعبية بحماس منقطع النظير موكب ابن بلة ورفاقه[50]. كانت علامات الاستفهام تلف العلاقات المغربية الجزائرية خاصة وأن المغرب بدا متخوفا من شكل الاستقلال الذي تحقق، ومن التوجه التقدمي الاشتراكي لجبهة التحرير الوطني، وانعكاساته على المغرب الذي بدأ يميل نحو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وعليه كان على النظام المغربي أن يناور كثيرا من أجل كسب رهان استقراره (يحي، 1981: 498). لقد اندفع المغرب نحو تشجيع التغيير، ووجد ضالته في الصراع السياسي الذي نشب بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والمكتب السياسي المدعوم من قبل جيش الحدود، وبما أن الحكومة لم تتجاوب مع مطالبه الترابية، ساند القصر تحالف تلمسان معولا على علاقاته مع ابن بلة وخيضر وأتباعهما لتحقيق جملة أهداف إستراتيجية أهمها :

. إثارة الفوضى بالشكل الذي يمكن المغرب من ضم الأقاليم التي كان يطالب بمغربيتها وإظهار مركزه القوي في المنطقة المغاربية .

. التأثير على التوجه السياسي والإيديولوجي لنظام الجزائر المستقلة وإمكانية احتوائه للتوجه الغربي.

. ضم مناطق من إقليم تندوف ذو الأهمية الإستراتجية سياسيا واقتصاديا .

يرجع سعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة سبب التقارب المغربي مع ابن بلة إلى عدم تجاوب الحكومة المؤقتة مع مطالب المغرب بمغربة موريتانيا وبضم تندوف و بشار " فأنا اعتقد أن الاهتمام الخاص الذي أبداه جلالة الملك إزاء ابن بلة ذا علاقة مباشرة مع هذه المسائل وكما رأينا ابن بلة يفعل، فان هذا الأخير لا يستطيع أن يقدم له كل الوعود المرجاة، وما عسى الملك الحسن الثاني أن يخسره إذا ما صدقه أو تظاهر بتصديقه، ويجب الاعتراف أن ابن بلة لم يضيع الوقت كثيرا كي ينفصل عنه، حيث أنه ومباشرة بعد توليه زمام السلطة دخل معه في حرب"ويضيف دحلب أن الاتصالات التي ربطها الحسن الثاني بن بلة دامت أكثر من ثلاثة أشهر تردد خلالها محمد الغزاوي عليه كثيرا، وانه أصبح يعتبره بمثابة الحكومة المؤقتة(DAHLAB, 1990: 190-191).

[50]. انظر ،المجاهد، ع 118 (2 أفريل 1961)، ص. ص 6-7.

ومن جهة أخرى عرف ابن بلة وقادة هيئة الأركان كيف يحيكون تحالفاتهم الدولية والمحلية للوصول إلى السلطة، فأظهروا التحالف مع دول الجوار ومع مصر الناصرية وانطلقوا من وجدة المغربية معتمدين دعم الجيش والنظام المغربي، ولم يكن هذا النظام مطلعا على طبيعة تحالفات ابن بلة، إذ كان العسكريون عماد سلطته، وهؤلاء كانت علاقاتهم متدهورة مع السلطات المغربية زمن الكفاح المسلح، لقد تعرضوا للضغوط وشعروا بالابتزاز وأكنّوا حقدا لنظام لم يكن في نظرهم متعاونا مع ثورتهم، بل أن جموحهم الثوري سيدفعهم إلى تصنيف النظام الرجعي في المغرب عدوا للجزائر التقدمية، وهكذا وجد النظام المغربي نفسه في مواجهة ضباط جيش التحرير الجزائري وعلى رأسهم هواري بومدين، وهم أكثر تشددا وثورية من السياسيين المعتدلين، فما كان عليه إلا أن يصادمهم بالقوة لتحقيق طموحاته (الشامي، 1980: 222 . 230). من جهتهم ركز قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة في دفاعهم عن شرعية حكومتهم على أهمية التحالف الخارجي مع تونس والمغرب، وقد بادر بن خدة إلى زيارة المغرب وإجراء عدة مباحثات مع السلطة المغربية أظهر خلالها شرعية الحكومة التي يقودها، ووجه للملك الحسن الثاني رسالة شكر على العناية التي استقبله بها وتسهيل مهامه، معربا له عن تمنيات استقباله في الجزائر المستقلة (الملكية، علبة الجزائر2، ملف1381)، ولا نعرف أهداف الزيارة بوضوح، وإن كان الخطيب بشير إلى عقده اجتماع صلح ببيته حضره بن بلة وبعض قادة الولايات (خباش، 1999: 31)، ولعل الزيارة جاءت للدفاع عن شرعية الحكومة المؤقتة والتأكيد على سياستها الواقعية في التعامل مع القضايا المغربية.

ولقد اعتمد تحالف بن بلة على المساندة المصرية، وكانت إيديولوجيته المناوئة للرجعية تلتقي مع التوجه القومي الناصري، الذي كسب إلى جانبه كذلك اليسار المغربي، إذ لم يتردد ابن بركة في القول أن حزبه سيكون امتدادا لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يقوده عبد الناصر بهدف التأثير على الأنظمة الرجعية، معتبرا أن النظام المغربي يعد حليفا للغرب وللرجعية (صايج، 1996: 37)، وأما التوافق المنهجي المسجل ومقررات المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فكان واضحا بتأكيدهما على التوجه الثوري والماركسي(الميلي، 1983: 146.138)، وقد أوضح محمد البصري أن مؤتمر حزبه حضرها لوفد المصري ووفد حزب جبهة التحرير الوطني الذي جاء يحمل معه الإستراتجية التي كانوا سيدخلون بها إلى الحكم، وذلك على أساس التكامل مع تقريرنا المذهبي، فوقع الاتفاق وتوحيد النظرة، وذلك في إطار وضع وتحضير إستراتجية عامة بين مصر والجزائر وبيننا"(البصري، 2002: 221)، وهذا الأمر زاد من مخاوف الملك ودفعه للتفكير في معاداة الجزائر الثورية وشن الحرب ضدها إذا ما فشلت جهوده في احتواء نظامها وفرض هيمنته على المنطقة المغاربية.

إن النظرة السابقة تساعد على توضيح تطور العلاقات الجزائرية – المغربية خلال المرحلة الانتقالية وبداية استقلال الجزائر، وتبين لنا حقيقة المطامح المغربية المتمثلة في ضم بعض الأقاليم الصحراوية ومجابهة الإيديولوجية الثورية ومحاصرة الجزائر المستقلة.

خلال مرحلة وقف إطلاق النار وعشية إجراء الاستفتاء سعى المغرب لتنفيذ مخططاته الرامية إلى ضم المناطق الحدودية سواء بالقوة من خلال احتلال المناطق التي أخلاها الفرنسيون أو بالمناورات وتشجيع أعيان قبائل تندوف والساورة على المطالبة بمغربيتهم.

إن تندوف تمثل منطقة إستراتجية مهمة في الربط بين المغرب وموريتانيا وفي الإشراف على الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما أنها منطقة غنية بالثروات الباطنية كالحديد والفوسفات ولهذا اعتبرها المغرب في إطار "الحق التاريخي " جزءا من الوطن مدعيا أن فرنسا لم تلحقها بالجزائر الفرنسية إلا خلال عام 1953، وأن قبائلها بايعت السلطان (ايدر، 2001: 27 . 29).

بدأت المناورة المغربية بكسب القائد عبد الله ولد السنهوري الذي أنكر في عهد الفرنسيين تبعية تندوف للمغرب، وجندت عددا من أبناء قبائل التخوم الحدودية للمطالبة بمغربيتهم، وعشية إجراء الاستفتاء أظهر الملك تخوفه من أن يكرس ذلك عدم مغربية تندوف، فطالب في رسالة إلى عبد الرحمان فارس نقلها وزير العدل بوستة في19 جوان 1962 بعدم شمول الاستفتاء منطقة تندوف وأرسل أحمد العلوي لبحث الموضوع مع الحكومة المؤقتة في تونس، وقد ردت الهيئة التنفيذية المؤقتة على بوستة بأنها غير مخولة بالنظر في هذه المسالة، أما الحكومة المؤقتة وبن بلة فكان موقفهما واضحا في أن الاستفتاء يشمل الجزائر في إطار حدودها الحالية، وأن مشكلة الحدود ستناقش مع حكومة الجزائر المستقلة (MALEK, 1995: 151-152)، وأمام الحوادث المعرقلة للاستفتاء راسل عبد الرحمان فارس الملك المغربي يرجوه عدم إثارة المشاكل وعرقلة مهمة الاستفتاء وتسلم السلطة، مؤكدا له أن سكان تندوف هم جزائريون بحكم نصوص اتفاقيات ايفيان(الملكية، ملف1383)، وأوضح بلعيد عبد السلام عضو الهيئة التنفيذية انه عايش الصراع على تندوف، وأن المشكل الحدودي كان في منتهى الخطورة وكاد يوقع صراعا دمويا، ومرده أن المغرب استطاع اختراق المنطقة عن طريق تنظيم "الحركة" بتند وف الذي دعا السكان إلى عدم المشاركة في الاستفتاء الذي لا يعنيهم "لأن المغرب سيستقر بتندوف يوم إعلان استقلال الجزائر، ويصف بلعيد عبد السلام أنه"ونتيجة لمعرفتنا بالمطامح المغربية في الجنوب الغربي لبلادنا" تم تعيين مناضلين وطنيين للإشراف على

مدينتي بشار وتندوف فعين عبد المجيد أمزيان واليا على بشار وبلقاسم بن بعطوش مساعدا له في تندوف وتم تحذير الفرنسيين من مغبة أية تآمر مع المغربيين(BENNOUNE, 1990: 198 -200) ، وانتقل بلعيد إلى تندوف وقابل أعيان قبائلها، صعب عليه في البداية إقناعهم بأنهم جزائريون ولكن تبين له فيما بعد أن المسالة مرتبطة بالإغراءات المادية التي وعد بها الحسن الثاني الأعيان التقليديين فتسنى له إيجاد مداخل لاحتوائهم لصف الجزائر، وقد واجهته الحكومة المؤقتة بتعليمات صارمة بعد أن منحته أربعين مليون فرنك ووافق الجيش الفرنسي بعد تردد نقل مائتي جندي من القوة المحلية إلى تندوف، بادر بلعيد عبد السلام أولا إلى حل منظمة الحركة الموالية لحزب الاستقلال ونصب جمارك وحراسا جزائريين، وبفعل ذلك جرى الاستفتاء في ظروف عادية وأعلنت بعض القبائل جزائريتها(BENNOUNE, 1990: 198 -200).

لكن المشكل ظل قائما في ظل صراع السلطة الذي تقوى، واستغل المغرب الفراغ القائم في تندوف، وخاصة في ظل تأخر وصول وحدات جيش التحرير من بشار وعين الصفراء، وعندما وصلت المدينة في سبتمبر 1962 وجدت وضعا مضطربا، إذ أن المدينة باتت مقسمة بين الخاضعين لسطوة المغاربة وأولئك الموالين لجبهة التحرير الوطني، ولولا جهود الوساطة ودهاء المسؤولين الجزائريين لوقعت الكارثة[51]،هذه الكارثة لم تكن أسوأ من غياب الجيش الجزائري بالمرة لأن هذا الغياب كان يؤدي إلى حصول عواقب وخيمة يتساءل عنها بلعيد عبد السلام بالقول: " فكيف يمكن لنا أن نخرج المغاربة لو أنهم استقروا في تندوف ؟هل نحاربهم ؟ إن ذلك سوف يكون أمرا فظيعا للغاية، كانوا سيكرسون الصبغة المغربية لهذا الجزء من ترابنا "(BENNOUNE, 1990: 199-200).

وهكذا كانت تحاك مناورات مغربية للاستيلاء على تندوف وبشار، ولولا تحرك وحدات جيش التحرير الوطني باتجاه تندوف لوقعت تحت الهيمنة المغربية، وقتها كان ملك المغرب يداهن قادة الجزائر المستقلة من أجل دفعهم للتباحث حول مشكلة الحدود والتسليم بحقوق المغرب التاريخية. لقد بارك الحسن الثاني إنشاء المكتب السياسي، وهنأ أحمد بن بلة على توليه السلطة، ووجه له في النصف الثاني من أكتوبر 1962 رسالتين تطرحان من جديد مطلب المغرب الحدودي (الملكية، ملف1382)، وإثر نشوب الأزمة الجزائرية – التونسية اقترح الحسن الثاني وساطة بلده على أحمد ابن بلة(الملكية، ملف1383)، ودارت مباحثات على مستوى وزراء الخارجية في الرباط،

[51]. شهادة المجاهد محمد حضري، مقابلة مع الباحث، وهران، 21 ديسمبر 2006

لم يكن الهدف منها كما علق حسن الوزاني النظر في تحقيق وحدة المغرب العربي وإنما فض الخلافات والمنازعات التي ظهرت بعد استقلال الجزائر[52].

وأصبح الحسن الثاني أكثر إلحاحا على مضي اللجنة المشتركة الجزائرية – المغربية في عملها والفصل في ملف الحدود، إذ أجرى مباحثات في هذا الشأن مع المسؤولين الجزائريين في صيف1963قال عنها أنها كانت ودية، وأن الرئيس بن بلة وعده بفتح ملف الحدود (التازي، 2000: 24 . 25)، لكن وأمام شعوره بالمماطلة واليأس من الحل الدبلوماسي للمشكلة بدأ الحسن الثاني يستخدم أوراقه الأخرى، وقد كسب إليه مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، و أراد أن يثبت لهما أنه يدافع عن توجهها في المنطقة التي تتهددها أخطار القوى الثورية والإيديولوجيات المناهضة لطبيعة نظامه السياسي ولسلطة المغرب التاريخية، وهكذا بدأ منطق القوة والصراع على النفوذ يفرض نفسه.

كان التهديد بالحرب أو شنها سبيلا لاسترجاع الأراضي المغتصبة في نظر الحسن الثاني، خاصة وان بوادر"جزائر ناصرية " تجد في سعيها لتطويق المغرب، وأن السيطرة الجزائرية على تندوف كانت تعني إغلاق طريق الصحراء في وجه المغرب واتصال الجزائر بموريتانيا والصحراء الغربية، وأن القومية الجزائرية الناشئة بإرثها وثروتها قد تذيب نفوذ المغرب التاريخي، في هذا الإطار يؤكد علي الشامي أن منطق القوة قطع طريق المفاوضات، "ولحظة استقلال الجزائر كانت لحظة التحضير لأول حرب جزائرية – مغربية : بعد إعلان الاستقلال مباشرة تقدمت القوات المغربية واحتلت أهم المواقع الإستراتجية على الحدود ردت الجزائر بطلب الانسحاب الفوري وبتحضير دعم مصري لقواتها المنهكة"(الشامي، 1980: 222).

وقبل الصدام المسلح في حرب الرمال بادر المغرب منذ استقلال الجزائر إلى احتلال عدة مراكز حدودية كانت تابعة للجيش الفرنسي ونشط تحركها المشبوه في تندوف، وتحركت القوات المغربية في صيف 1963 لاحتلال مراكز عسكرية داخل الجزائر(صفصاف، زغدو،كلازارا، بوكيفتي، قصر الحجوي، النهاجة)، وردت قوات جيش التحرير الجزائري بمحاصرة هذه المراكز المحتلة، ووقعت حوادث في مركز زغدو،وفي مدينة تندوف خلفت عددا من

[52]. انظر مقال حسن الوزاني" المغرب العربي بين الخيال والواقع ، جريدة : الدستور، عدد 18(25 فيفري 1963)

القتلى[53]، وفي جويلية 1963 قرر الجيش الجزائري استرجاع المناطق المحتلة مغربيا فشن هجوما على مراكز: صفصاف، حاسي موينمانت، مريجة، حاسي سبتي، المغيميم، زعدو...الخ. وبدأت حملة التعبئة والتصعيد بين البلدين(التازي، 2000: 32)، ولم يفلح لقاء وزيري خارجية البلدين بوجدة في وضع حد للأعمال العسكرية رغم أن بيانهما ورد فيه التأكيد على " العزم على وضع حد لكل ما من شانه أن يؤدي إلى زعزعة العلاقات الحسنة القائمة بين البلدين"[54]، وفي سبتمبر 1963 توغلت القوات المغربية داخل التراب الجزائري، ووقعت الاشتباكات المسلحة في منتصف أكتوبر 1963 داخل مثلث النزاع حاسي بيضاء تنجوب وبرج لطفي، وهكذا اندلعت حرب الرمال خلال النصف الثاني من أكتوبر فكانت تركتها الثقيلة مفاجئة للشعبين الشقيقين وكان وقعها مؤثرا على قطيعة سياسية بين نظامي البلدين إذ لم تضع تسوية باماكو للنزاع في 29 أكتوبر 1963حدا للتوتر المتصاعد في العلاقات الجزائرية – المغربية، وظل المغرب يطالب بتندوف كما يطالب بالصحراء الغربية وموريطانيا وهو توتر شجعته كثير من العوامل الذاتية والخارجية، غير أن عامل الصراع على الحدود كان الواجهة الأساسية له (صايج، 1996: 60.16)، وقد بدأ كما رأينا زمن الكفاح المسلح، فمنذ استقلال المغرب أحس كثير من قادة الثورة الذين تسلموا السلطة أن المغربيين وبدل أن يواصلوا المعركة مع الجزائر وضعوا عراقيل المشكلة الحدودية في وجههم، وأنهم داهنوهم كثيرا لتكون المواجهة العسكرية هي الحاسم، معتبرين أن النظام المغربي أقدم على ضرب سلطتهم عشية استقلالهم بالاعتداء على مناطق السيادة الجزائرية، هذا في حين اعتقد المغرب بعد فشل المساعي السلمية أن الوقت مناسب للضغط على الجزائريين للتسليم بمطالبه الترابية وأن المغرب صبر على الجزائريين كثيرا إلى أن استقلوا وكان عليهم أن يوفوا بالتزاماتهم الواردة في اتفاقية 6 جويلية 1961 السرية بدل التردد و المراوغة[55].

وهكذا يتبين لنا أن العلاقات الجزائرية – المغربية دخلت منعرجا حاسما وخطيرا، إذ فرض استقلال الجزائر اندفاع المغرب لتحقيق طموحاته بكل السبل الممكنة، وعندما لم تنجح مهادنته لنظام ابن بلة في التوصل إلى أية نتائج استعمل حيله ومناوراته، ونظم مناوشات عسكرية للاستيلاء على المراكز التي أخلاها الفرنسيون، وأدى

[53]. تدعى رواية القائد السنهوري المروجة من قبيل السلطات المغربية أن جيش التحرير الجزائري قتل عشرات من سكان المدينة المناصرين لمغربة تندوف . والحقيقة أن النزاع خلال الفترة (سبتمبر أكتوبر1962) كان يدور بين القبائل الموالية للمغرب وتلك الموالية للجزائر، وان السنهوري قتل العشرات قبل أن يفر إلى المغرب. شهادة محمد حضري، مقابلة مع الباحث، وهران، 21 ديسمبر 2006

[54]. أنظر البلاغ، جريدة العلم، عدد يوم 15 فيفري 1963

[55].يمكننا تسجيل كثير من العوامل التي وقفت وراء النزاع المسلح في خطابي رئيسا الدولتين، خطاب احمد ابن بلة بتاريخ 15 أكتوبر1963، جريدة الشعب، عدد يوم16 أكتوبر 1963 وخطاب الملك الحسن الثاني جريدة الجنوب، عدد 53،(01 نوفمبر، أكتوبر 1963)، ص. ص، 4 . 6.

التصعيد العسكري إلى دخول النظامين في الحرب، التي جاءت لتؤكد أن العلاقات بين البلدين زمن الكفاح المسلح بلغت مستوى من التدهور والعداوة نتيجة إصرار النظام المغربي فرض سيادته على تندوف وبشار.

الخاتمة:

على ضوء ما سبق يمكننا القول أن مرحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية سمحت للمغرب بإبداء تعاونه واستعداده للتجاوب مع مطالبها العسكرية والسياسية وساعد الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر على بلورة مثل هذه المواقف. وقد أحسن النظام المغربي بمخاوف تصاعد إيديولوجية الثورة الجزائرية وخطورة تحالفاتها الدولية ومن تضييع المفاوضات لمطالبه الترابية، فعمل على انتهاز كل الفرص لتقوية نفوذه وتحقيق مطامحه، ولكن دبلوماسية الثورة الجزائرية استطاعت أن تكسب المعركة وتتجاوز ضغوطه بفتح ملف الحدود، وأدى تأجيل النظر في قضية الحدود إلى صبغ اتفاقية 6 جويلية 1961بكثير من التأويلات التي تخدم الأطروحة المغربية .

اتضحت المطامح المغربية جلية عشية الاستقلال، وذلك من خلال ضغوط النظام المغربي على القادة الجزائريين من أجل التسليم بما أسماه "حقوقه الترابية"، كما أن شعوره بخطر التوجه اليساري المغربي دفعه للعمل على محاصرة النظام الجزائري، واتهامه بمعاداة المغرب والاستحواذ على أقاليمه الترابية، وهو ما أدى لحرب الرمال التي أكدت القطيعة في العلاقات الجزائرية . المغربية واستمرار التنافس بين نظامي البلدين الشقيقين.

المصادر والمراجع:

الأرشيف:

1. وثائق مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف 1381.
2. وثائق مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف 1382.
3. وثائق مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف 1383.
4. الأرشيف الوطني الجزائري:(ANA)

a. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، علبة 302، ملف 3 و 4، تقرير رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب المؤرخ في 19نوفمبر 1961.

b. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، علبة 302، ملف 3 و 4، تقرير عن مقابلة السفير المغربي في تونس لوزير الخارجية كريم بلقاسم.

c. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، علبة 302، ملف 7 إلى 11، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي كتب بوسلحام عن وضعية اللاجئين في المغرب.

d. ANA : GPRA, B302. DOS.3 - 2 ; Compte-rendu d'une mission à Ksar Souk le 14 Aout 1961.

e. A.N.A : GPRA, B 302, DOS- 3- 17 ".Compte rendu d'un entrevue avec Allal El Fassi" le 19 juin 1961.

المصادر المكتوبة:

1. الحسن، الثاني. التحدي، ط2. الرباط: المطبعة الملكية، 1983
2. حربي، محمد. حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية1945.1962. ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.
3. الميلي، محمد.المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1. بيروت: دار الكلمة للنشر، 1983.
4. التازي، محمد. مذكرات سفير. ط1. الدار البيضاء: مطبعة الأنباء، 2000.
5. البصري، محمد.كتاب العبرة والوفاء، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي،ط1. الدار البيضاء: مؤسسة محمد الزرقطوني، 2002.
6. العلوي، مصطفى.المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ، ط1. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1984.
7. الفاسي، علال. منهج الاستقلالية. الرباط: مطبعة الرسالة، 1962.
8. بن بركة، المهدي. الاختيار الثوري في المغرب، ط2. بيروت: دار الطليعة، 1966،
9. محمد الخامس. انبعاث أمة، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس من سنة 1955 إلى سنة 1960. ج5. الرباط: المطبعة الملكية، (د. ت)
10. محمد الخامس، والحسن الثاني. انبعاث أمة.مجموعة الخطب التي ألقيت خلال عامي 1961 . 1962، ج6. الرباط: المطبعة الملكية، 1962.
11. BENNOUNE, Mahfoud et EL KENZ, Ali.les hasards et L'histoire : entretiens avec Belaid ABDESSELAM, T1. Alger: ENAG. 1990.
12. MALEK, Redha. L'Algérie à Evian : Histoire des négociations secrètes 1956 1962. Alger : Dahlab, 1995.
13. DAHLAB, Saad. Pour l'indépendance de l'Algérie : mission accomplie. Alger: Dahlab, 1990.

الدراسات:

1. إبراهيم، عبد الله. التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية.الدار البيضاء:مطبعة أميريا جيما، 1983.
2. آيت ايدر محمد بن سعيد. صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، ط1. الدار البيضاء: مطبعة صوماكرام، 2001.
3. خليدي ،محمد و خباش ،حميد.جهاد من أجل التحرير. (شهادة الخطيب وحافظ اب، 1999)،ط1. الرباط:منشورات إفريقيا،1999.
4. الشامي، علي. الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي. بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980.
5. صايج، مصطفى. العلاقات الجزائرية المغربية (1962.2000): دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية. رسالة ماجستير. الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 1996.
6. مالكي، محمد. إشكالية وحدة المغرب العربي. دبلوم دراسات عليا من كلية الحقوق. الرباط: جامعة محمد الخامس، 1989.
7. يحي ،جلال وآخرون. مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، ط1. القاهرة: دار المعارف، 1981

الصحف:

1. جريدة المجاهد، أعداد متفرقة.
2. جريدة الشعب، عدد يوم16 أكتوبر 1963
3. جريدة الدستور، عدد 18(25 فيفري 1963)
4. جريدة العلم،عدد 31 أكتوبر 1960.و الطليعة عدد يوم 2نوفمبر 1960.
5. جريدة الجنوب، عدد 53، (01 نوفمبر، أكتوبر 1963)

الشهادات:

1. شهادة عبد الحميد مهري، ، مقابلةمع الباحث، الجزائر، 7 أوت 2005 .
2. شهادة المجاهد محمد حضري،مقابلة مع الباحث، وهران.
3. شهادة محمد حضري، مقابلة مع الباحث، وهران، 21 ديسمبر 2006